Tech Mal
تكـــمال

الشروط والاحكام

ت1. تمهيد

شركة تك مال للتمويل (ويُشار إليها فيما يلي بـ«الشركة» أو «المنصة») شركة التمويل الاستهلاكي المُصغَّر من خلال التقنية المالية مسجلة في المملكة العربية السعودية، مرخَّصة من البنك المركزي السعودي («ساما») لممارسة نشاط التمويل بموجب الترخيص رقم 122/أ ش/202604، ومقيَّدة في السجل التجاري برقم 7038846619، وتتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها.

تُنظِّم هذه الشروط والأحكام (ويُشار إليها فيما يلي بـ«الشروط») استخدام المنصة وخدماتها الرقمية المقدمة عبر الموقع الإلكتروني والتطبيق، وتحكم العلاقة بين الشركة والمستخدم عند التسجيل وإنشاء الحساب وتقديم طلبات التمويل والاستفادة من المنتجات والخدمات، وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات والضوابط المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ولا سيما نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ولائحة التمويل الاستهلاكي، ومبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

يُعدّ اطلاع المستخدم على هذه الشروط وموافقته الإلكترونية عليها شرطاً أساسياً لإتمام التسجيل والاستفادة من خدمات الشركة. وفي حال عدم الموافقة على أيٍّ من هذه الشروط، يجب على المستخدم الامتناع عن التسجيل أو استخدام المنصة أو أي من خدماتها.

تُشكِّل هذه الشروط مع سياسة الخصوصية، والإفصاحات والنماذج والعقود الخاصة بكل منتج، الإطارَ التعاقدي الحاكم لعلاقة المستخدم بالشركة.

التعريفات

لأغراض هذه الشروط، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبيَّنة أمام كل منها ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

- **الشركة / المنصة:** شركة تك مال للتمويل ، ويشمل ذلك موقعها الإلكتروني وتطبيقها على الهاتف المحمول وأنظمتها وخدماتها الرقمية.
- **المستخدم:** كل شخص يزور المنصة أو يسجّل فيها أو يستخدم أياً من خدماتها.
- **العميل:** كل مستخدم أنشأ حساباً لدى الشركة وأبرم معها أو يسعى لإبرام عقد تمويلي.
- **الحساب:** الحساب الإلكتروني الخاص بالمستخدم على المنصة.
- **الخدمات:** جميع المنتجات والخدمات الرقمية التي تقدمها الشركة عبر القنوات التقنية.
- **التمويل:** منتج التمويل الاستهلاكي المقدَّم من الشركة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها.
- **ساما:** البنك المركزي السعودي.
- **سمة:** الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية.
- **اعرف عميلك (KYC):** إجراءات التحقق من هوية العميل والعناية الواجبة وفقاً لمتطلبات ساما وأنظمة مكافحة غسل الأموال.
- **الوسائل الإلكترونية:** الرسائل النصية القصيرة، البريد الإلكتروني، الإشعارات داخل التطبيق، والمكالمات المسجلة، وأي وسيلة إلكترونية أخرى معتمدة لدى الشركة.
- **الجهات المختصة:** الجهات الحكومية والتنظيمية والقضائية والإشرافية والأمنية ذات العلاقة بالخدمة.

نطاق التطبيق والخدمات

- تسري هذه الشروط على جميع المستخدمين عند الدخول إلى المنصة أو التسجيل فيها أو استخدام أي من خدماتها. وقد تتيح الشركة عبر المنصة منتجات وخدمات تمويلية متعددة، ويجوز أن تخضع بعض المنتجات إلى شروط إضافية أو إفصاحات مستقلة أو عقود خاصة، تُعد جزءاً مكمِّلاً لهذه الشروط.
- لا يُعدّ مجرد التسجيل في المنصة قبولاً تلقائياً لأي طلب تمويل، ولا يترتب على الشركة التزامٌ بتقديم أي خدمة ما لم تُستكمل المتطلبات النظامية والتشغيلية ويصدر قبول صريح من الشركة وفق سياساتها الداخلية والأنظمة المعمول بها.

الأهلية والتسجيل

يجب أن يتوافر في المستخدم الراغب في التسجيل ما يلي:

- أن يكون كامل الأهلية الشرعية والنظامية.
- أن يكون قد أتمَّ الثامنة عشرة من عمره فأكثر.
- أن يكون سعودي الجنسية أو مقيماً نظامياً في المملكة العربية السعودية، وفقاً لطبيعة المنتج.
- أن يكون لديه حساب فعّال لدى أحد البنوك المرخَّصة العاملة في المملكة.

يقرّ المستخدم بأن جميع البيانات والمستندات والمعلومات المقدَّمة منه صحيحة ودقيقة ومحدَّثة وكاملة، ويلتزم بتحديثها فور حدوث أي تغيير عليها، بما في ذلك بيانات الهوية ورقم الجوال والبريد الإلكتروني وجهة العمل والدخل والحساب البنكي. للشركة الحق في رفض طلب التسجيل أو فتح الحساب أو تعليقه أو إلغائه في أي وقت إذا تبيَّن لها -وفق تقديرها المعقول- عدم استيفاء شروط الأهلية، أو وجود بيانات غير صحيحة، أو عدم استكمال إجراءات التحقق، أو الاشتباه بأي نشاط احتيالي أو مخالفة نظامية.

التحقق من الهوية والعناية الواجبة

يوافق المستخدم على إخضاعه لإجراءات «اعرف عميلك» (KYC) والعناية الواجبة، وعلى تحقُّق الشركة من بياناته من خلال المصادر والأنظمة الحكومية والخاصة المعتمدة، ومن ذلك على سبيل المثال:

- منصة «نفاذ» الوطني الموحَّد للتحقق من الهوية الرقمية.
- منصة «يقين» للتحقق من بيانات الأحوال المدنية.
- شركة (سمة) للاطلاع على السجل الائتماني.
- خدمة (واثق) لتحقق من من هوية المستفيد الحقيقي
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للتحقق من بيانات العمل والدخل.
- شركة البريد السعودي «سبل» للتحقق من العنوان الوطني.
- خدمات المصرفية المفتوحة للتحقق من رقم الآيبان.

يجوز للشركة طلبُ مستندات أو معلومات إضافية لازمة للتحقق من الهوية أو مصدر الأموال أو الأهلية الائتمانية، كما يجوز لها تعليق تقديم الخدمة أو رفضها في حال تعذُّر التحقق أو وجود متطلب نظامي يستلزم ذلك، دون أن تتحمل الشركة أي مسؤولية ناتجة عن ذلك.

شروط الأهلية للتمويل

تخضع طلبات التمويل للضوابط والمعايير التي تعتمدها الشركة وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وتشمل عادةً ما يلي:

- اكتمال الأهلية الشرعية والنظامية للمتقدم.
- أن يكون عمر المتقدم ضمن النطاق المحدد لكل منتج تمويلي وفق سياسة الشركة.
- أن يكون على رأس العمل مع استيفاء الحد الأدنى لمدة الخدمة المعتمد لدى الشركة.
- ألا يقل الدخل الشهري عن الحد الأدنى المحدد للمنتج المطلوب.
- اجتياز التقييم الائتماني وعدم وجود تعثرات أو موانع تؤثر على الأهلية.
- ألا يتجاوز إجمالي عبء الدَّين النسبَ المسموح بها وفقاً لتعليمات (ساما).
- تُعدّ الشروط المذكورة شروطاً مبدئية، ولا يترتب على توافرها ضرورةً قبول طلب التمويل، إذ يبقى القرار الائتماني خاضعاً لتقييم الشركة الداخلي ولنتائج الاستعلام والتحقق وللأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. وللشركة الحق في تعديل معايير الأهلية بما يتوافق مع متطلبات العمل والأنظمة، مع الإفصاح عن ذلك بالوسائل المناسبة

الحساب الإلكتروني وأمنه

يتحمل المستخدم المسؤولية الكاملة عن المحافظة على سرية بيانات الدخول إلى حسابه، بما في ذلك اسم المستخدم وكلمة المرور ورمز التحقق وأي وسيلة تحقق أخرى، ويلتزم بما يلي:

- عدم إفشاء بيانات الدخول لأي شخص كائناً من كان، بما في ذلك موظفو الشركة.
- عدم تمكين أي شخص آخر من استخدام الحساب أو الوصول إليه.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الجهاز المستخدم وبيانات الحساب.
- الإبلاغ الفوري للشركة عند الاشتباه بأي استخدام غير مصرَّح به أو اختراق أو فقدان لبيانات الدخول.

تُعدّ العمليات التي تتم باستخدام بيانات الدخول أو وسائل التحقق الخاصة بالمستخدم صادرةً عنه ومنتجة لآثارها التعاقدية، ما لم يثبت خلاف ذلك ويتم إشعار الشركة فوراً وفقاً للإجراءات المعمول بها. وللشركة الحق في تعليق الحساب أو طلب إعادة التحقق متى رأت ذلك لازماً لحماية المستخدم أو المنصة أو الامتثال للأنظمة

التزامات المستخدم

يلتزم المستخدم بما يلي:

- استخدام المنصة استخداماً مشروعاً وحسن النية ووفقاً لهذه الشروط والأنظمة المعمول بها.
- تقديم بيانات ومستندات صحيحة ودقيقة وكاملة ومحدَّثة، وعدم استخدام بيانات الغير.
- عدم إنشاء أكثر من حساب شخصي واحد، ما لم تسمح الشركة بغير ذلك صراحةً.
- عدم استخدام المنصة لأي غرض احتيالي أو غير مشروع أو ينطوي على انتحال أو إضرار بالغير.
- عدم رفع أو إرسال أي محتوى ضار أو فيروسات أو أدوات اختراق.
- عدم محاولة الوصول غير المصرَّح به إلى أنظمة المنصة أو قواعد بياناتها أو حسابات المستخدمين الآخرين.
- الالتزام بسداد المبالغ المستحقة في مواعيدها وفقاً للعقود المبرمة.

- التعاون مع الشركة وتزويدها بالمعلومات اللازمة عند الحاجة للأغراض النظامية أو التشغيلية

القيود على الاستخدام

يُحظر على المستخدم -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- التسجيل بأكثر من حساب أو نيابةً عن الغير دون تفويض نظامي.
- تقديم بيانات أو مستندات مزوَّرة أو مضلِّلة.
- استخدام المنصة للالتفاف على الضوابط أو متطلبات الأهلية.
- نسخ أو إعادة إنتاج أو هندسة عكسية لأي جزء من المنصة دون إذن خطي مسبق.
- استخدام علامات الشركة أو محتواها بطريقة توحي بعلاقة أو موافقة غير صحيحة.
- أي استخدام يُلحق ضرراً بالشركة أو المستخدمين أو الأطراف ذات العلاقة.

الرسوم والإفصاحات المالية

تُفصح الشركة للعميل قبل التعاقد عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالتمويل، بما في ذلك مبلغ التمويل، ومدة السداد، وقيمة القسط، وإجمالي المبلغ المستحق، ومعدل النسبة السنوية (APR)، وأي رسوم أو تكاليف إدارية، وذلك وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في لائحة التمويل الاستهلاكي ومبادئ حماية العملاء.

يقع على عاتق المستخدم الاطلاع على الإفصاحات والعقود والموافقة عليها قبل إتمام أي عملية تمويلية. ولا يُعتمد على الحاسبات أو المؤشرات أو الأمثلة التوضيحية المتاحة عبر المنصة بوصفها التزاماً نهائياً، إذ تكون نتائجها تقديرية ما لم يُنصَّ على خلاف ذلك صراحةً.

حق العدول عن التمويل

يحقّ للعميل العدول عن عقد التمويل خلال المدة المحدَّدة في لائحة التمويل الاستهلاكي ومبادئ حماية العملاء الصادرة عن (ساما)، شريطة عدم استلام مبلغ التمويل أو عدم تحويله إلى أي حساب بنكي. وفي حال ممارسة حق العدول، يلتزم العميل بسداد الرسوم الإدارية الفعلية التي تكبَّدتها الشركة لمعالجة الطلب وفقاً لما تجيزه الأنظمة.

السداد المبكر

يحقّ للعميل في أي وقت سدادُ ما تبقَّى من التمويل قبل تاريخ الاستحقاق المتفَق عليه، كلياً أو جزئياً، وفقاً للإجراءات المعتمدة لدى الشركة وبما يتوافق مع لائحة التمويل الاستهلاكي ومبادئ حماية العملاء. ويُعفى العميل في هذه الحالة من جزء من تكلفة الأجل وفقاً للضوابط الصادرة عن ساما.

التأخر في السداد والإجراءات المترتبة

- في حال تأخُّر العميل عن سداد أي قسط في موعد استحقاقه، يحقّ للشركة اتخاذ الإجراءات الآتية وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها:
- إشعار العميل بالتأخر عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة.
- تحصيل المبالغ المستحقة بالطرق المتاحة، بما فيها الخصم المباشر.
- الإبلاغ عن المتأخرات ل(سمة)، مما يؤثر على السجل الائتماني للعميل.
- اتخاذ الإجراءات النظامية لتنفيذ سند لأمر أو الضمانات المقدَّمة.
- الإحالة إلى الجهات المختصة لاستيفاء الحقوق وفقاً للإجراءات النظامية.
- لا يجوز للشركة فرض أي رسوم أو غرامات على التأخر في السداد إلا في الحدود التي تجيزها الأنظمة والتعليمات الصادرة عن ساما.

الإشعارات والمراسلات

- يوافق المستخدم على أن تتم جميع الإشعارات والمراسلات والاتصالات المتعلقة بالحساب والخدمات والعقود من خلال الوسائل الإلكترونية المعتمدة لدى الشركة، ويُعدّ إرسال الإشعار إلى رقم الجوال أو البريد الإلكتروني المسجَّل أو عبر الإشعارات داخل التطبيق تبليغاً منتجاً لآثاره النظامية.
- يلتزم المستخدم بالمحافظة على صحة بيانات التواصل المسجَّلة لديه وتحديثها فور أي تغيير. وتخضع الرسائل التسويقية لموافقة المستخدم المسبقة، ويحقّ له إيقافها في أي وقت من خلال إعدادات التطبيق.

تعليق الخدمة و إيقاف الحساب

يحقّ للشركة تعليق المنصة أو أي من خدماتها أو إيقافها كلياً أو جزئياً في الحالات الآتية:

- أعمال الصيانة والتحديث والتطوير.
- الأعطال الفنية أو الحوادث الأمنية.
- الامتثال للأنظمة والتعليمات أو أوامر الجهات المختصة.
- الاشتباه بالاحتيال أو إساءة الاستخدام أو وجود نشاط غير معتاد.
- مخالفة المستخدم لهذه الشروط أو سياسة الخصوصية.
- تقديم بيانات غير صحيحة أو منتهية أو غير قابلة للتحقق.
- صدور توجيه من جهة مختصة.

لا يؤثر تعليق الحساب أو إيقافه على الحقوق والالتزامات الناشئة قبل ذلك، وتظل العقود والالتزامات المالية القائمة محكومةً بأحكامها وبالأنظمة المعمول بها. وتبذل الشركة جهداً معقولاً لإشعار المستخدم بالإيقاف متى كان ذلك ممكناً ولا يتعارض مع الاعتبارات الأمنية أو النظامية.

الملكية الفكرية

جميع الحقوق المتعلقة بالمنصة، بما فيها حقوق النشر والتصاميم والعلامات التجارية والشعارات والأسماء التجارية والواجهات والنصوص والصور والبرمجيات وقواعد البيانات، ملكٌ حصري للشركة أو للمرخِّص لهم لها، ومحمية بموجب الأنظمة المعمول بها.

لا يجوز للمستخدم نسخ أو تعديل أو إعادة إنتاج أو نشر أو توزيع أو بيع أي جزء من المنصة أو محتواها دون موافقة خطية مسبقة من الشركة. ولا يكتسب المستخدم بمجرد استخدامه للمنصة أيَّ حقٍّ أو ترخيص في حقوق الملكية الفكرية، باستثناء حق الاستخدام الشخصي المحدود وغير الحصري وغير القابل للنقل وفق هذه الشروط.

حماية البيانات الشخصية

تُعالِج الشركة البيانات الشخصية للمستخدم وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية، ووفقاً لما هو مفصَّل في سياسة الخصوصية المعتمدة لدى الشركة، التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط.

يقرّ المستخدم باطلاعه على سياسة الخصوصية وموافقته على ما ورد فيها، بما يشمل أغراض المعالجة، والجهات التي قد تُشارك معها البيانات، ومدد الاحتفاظ، وحقوق صاحب البيانات وآلية ممارستها.

الاستعلامات الائتمانية وتحديث السجل

يُفوّض المستخدم الشركةَ تفويضاً صريحاً بالقيام بما يلي:

- الاستعلام عن سجلّه الائتماني لدى (سمة) أو أي شركة معلومات ائتمانية مرخَّصة.
- الإفصاح عن المعلومات الائتمانية الخاصة به وتحديثها بصورة دورية وفقاً للأنظمة.
- تبادل المعلومات الائتمانية مع الجهات المرخَّصة لأغراض دراسة الطلبات وإدارة العلاقة التعاقدية ومتابعة الالتزامات.
- التحقق من بياناته لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية ذات العلاقة، ومن ذلك التحقق من الهوية والآيبان وبيانات العمل والدخل والعنوان الوطني.

السجلات والتعاملات الإلكترونية

يقرّ المستخدم بأن السجلات والبيانات والرسائل والتعليمات والموافقات والعقود والإقرارات والعمليات التي تتم أو تُحفَظ إلكترونياً عبر أنظمة الشركة تُعدّ منتجة لآثارها النظامية والتعاقدية وفق نظام التعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية.

تُعدّ الموافقة الإلكترونية أو إدخال رمز التحقق أو استخدام وسائل التوثيق الإلكتروني المعتمدة دليلاً على صدور التصرف عن المستخدم.

كما تكون السجلات الإلكترونية المحفوظة لدى الشركة حجةً في إثبات العمليات والتعليمات، ما لم يثبت المستخدم خلاف ذلك.

القوة القاهرة

لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي تأخير أو تعذُّر في تنفيذ التزاماتها إذا كان ذلك ناشئاً عن سبب خارج عن إرادتها المعقولة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأوبئة والحرائق وانقطاع خدمات الاتصالات أو الكهرباء والهجمات السيبرانية والقرارات الحكومية وأي ظروف طارئة مماثلة.

إخلاء المسؤولية

تُقدَّم المنصة وخدماتها -في الحدود التي تسمح بها الأنظمة- على أساس «كما هي» و«بحسب ما هو متاح»، دون أي تعهد أو ضمان غير منصوص عليه صراحةً. ولا تضمن الشركة أن تكون المنصة خالية من الانقطاع أو الأخطاء أو الأعطال بشكل كامل، رغم اتخاذها التدابير المعقولة لذلك.

لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أي أضرار أو خسائر أو نفقات تنشأ بسبب: استخدام المستخدم للمنصة بصورة مخالفة لهذه الشروط، أو عدم صحة البيانات المقدمة، أو الأعطال الفنية وانقطاع الشبكات، أو الاستخدام غير المصرَّح به الناتج عن تقصير المستخدم، أو القرارات التمويلية المبنية على معلومات تقديرية، وذلك مع عدم الإخلال بما لا يجوز نظاماً الاتفاق على استبعاده.

حدود المسؤولية

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة، تكون مسؤولية الشركة -إن ثبتت- مقتصرةً على الأضرار المباشرة الفعلية الناشئة عن خطأ جسيم أو إخلال جوهري منسوب إليها مباشرة. ولا تكون الشركة مسؤولةً عن الأضرار غير المباشرة أو التبعية، بما في ذلك فقد الأرباح أو الفرص أو السمعة أو البيانات، ما لم ينشأ ذلك عن تعمُّد أو خطأ جسيم وبالقدر الذي لا يمنع النظامُ الاتفاقَ على تنظيمه.

لا يؤثر أي تحديد للمسؤولية في هذه الشروط على الحقوق المقررة نظاماً للمستخدم أو على أي التزامات لا يجوز نظاماً استبعادها أو الحدُّ منها.

التعديلات على الشروط

يحقّ للشركة تعديل هذه الشروط أو أي جزء منها من وقت لآخر بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ومتطلبات العمل. وفي حال إجراء تعديل جوهري، تُشعِر الشركة المستخدمين بالوسيلة المناسبة قبل سريان التعديل بمدة لا تقل عن (30) يوماً، أو بالمدة التي تحدِّدها الأنظمة والتعليمات.

لا يخلّ ما سبق بحقّ الشركة في إجراء التعديلات العاجلة الفنية أو الأمنية التي تستلزم النفاذ الفوري حمايةً للمنصة أو المستخدمين أو امتثالاً للأنظمة، على أن يتم الإشعار بها متى كان ذلك ممكناً.

يُعدّ استمرار المستخدم في استخدام المنصة بعد تاريخ نفاذ التعديل قبولاً ضمنياً به. وفي حال عدم موافقته، يجوز له التوقف عن استخدام المنصة وطلب إغلاق حسابه دون إخلال بأي التزامات قائمة.

الشكاوى وتسوية الخلافات

يحقّ للمستخدم تقديم شكاواه أو ملاحظاته من خلال القنوات الرسمية المعتمدة لدى الشركة، وتلتزم الشركة باستقبال الشكاوى ومعالجتها وفق الإجراءات الداخلية ومبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية الصادرة عن (ساما)، خلال المدد النظامية المقررة.

في حال عدم رضا المستخدم عن نتيجة معالجة الشكوى، يحقّ له تصعيدها إلى البنك المركزي السعودي عبر القنوات الرسمية المعتمدة، ومن ذلك (ساما تهتم)، وذلك دون الإخلال بحقّ اللجوء إلى الجهات القضائية أو شبه القضائية المختصة.

القانون الواجب التطبيق وتسوية النزاعات

تخضع هذه الشروط وتُفسَّر وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة في المملكة العربية السعودية. وفي حال نشوء أي نزاع، يسعى الطرفان أولاً إلى تسويته وُدِّياً من خلال قنوات التواصل والشكاوى المعتمدة، فإن تعذَّر ذلك يُحال النزاع إلى الجهة القضائية أو شبه القضائية المختصة نظاماً، بما في ذلك اللجان المصرفية المختصة لدى (ساما).

أحكام عامة

- إذا تبيَّن أن أي حكم من أحكام هذه الشروط باطل أو غير نافذ، فلا يؤثر ذلك على صحة باقي الأحكام، وتظلّ نافذةً بالقدر الذي لا يتعارض مع الأنظمة.
- عدم ممارسة الشركة لأي حق أو تأخُّرها في ممارسته لا يُعدّ تنازلاً عنه.
- لا يجوز للمستخدم التنازل عن حقوقه أو التزاماته أو نقلها إلى الغير دون موافقة خطية مسبقة من الشركة، بينما يجوز للشركة ذلك بما لا يخلّ بحقوق المستخدم المقررة نظاماً.
- النسخة العربية من هذه الشروط هي النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض مع أي ترجمة أو نسخة بلغة أخرى.

الإقرارات والمو افقات عند التسجيل

بإتمام التسجيل أو الموافقة الإلكترونية على هذه الشروط، يقرّ المستخدم ويوافق على ما يلي:

- أنه قرأ هذه الشروط وسياسة الخصوصية وفهم محتواهما فهماً واضحاً ووافق عليهما.
- أن جميع البيانات والمستندات التي قدَّمها أو سيقدِّمها صحيحة ودقيقة وكاملة ومحدَّثة، ويلتزم بتحديثها فور أي تغيير.
- أنه يفوِّض الشركة بالاستعلام عن سجلِّه الائتماني لدى (سمة)وبالتحقق من بياناته من خلال الجهات والمنصات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة المعتمدة.
- أنه يوافق على معالجة بياناته الشخصية للأغراض الموضَّحة في سياسة الخصوصية.
- أن الموافقات والإقرارات الإلكترونية الصادرة منه عبر التطبيق أو الموقع تُعدّ ملزمة له ومنتجة لآثارها النظامية والتعاقدية.
- أنه المستفيد الحقيقي من الحساب والخدمات المقدَّمة، وأن استخدامه للمنصة لحسابه الشخصي ما لم يفصح عن غير ذلك بالمستندات النظامية.
- أنه يوافق على تلقِّي الإشعارات التشغيلية والتنظيمية والأمنية عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة.
- أنه كامل الأهلية الشرعية والنظامية للموافقة على هذه الشروط والتعاقد مع الشركة.
- أن مجرد التسجيل أو تقديم الطلب لا يعني الموافقة على التمويل، وأن ذلك يخضع لتقييم الشركة وفق سياساتها والأنظمة المعمول بها.